التدريب محور أساسي في مسيرة التنمية

أحمد عبدربه علوي

● كانت المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة «الثورة» في عدد رقم (١٤٤٥٦) الصادرة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٤م مع الأخ د.علي منصور سفاع -وزير التعليم الفني والتدريب المهني قيمة ذات أهمية بالغة التي أوضح فيها الأخ الوزير مجمل القضايا المتعلقة بعملية التدريب المهني في بلادنا وخاصة تأكيده من أن الوزارة قد أعادت النظر في المناهج وتعمل بجدية على تحديثها وسعيها إلى التخلص من الجوانب التقليدية وتطوير الوعي لدى عامة الناس بأهمية التعليم الفني والمهني باعتباره قضية وطنية هامة مرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني ومعالجة البطالة المتفشية، وإحقاقاً للحق كانت إجابات الأخ د.علي منصور شاملة وواضحة، يسعى إلى تفعيل دور الوزارة ويوقظها ويحرك نشاطها وكل أعمالها كبقية الوزارة يعاونه ويساعده نائبه المهندس/ عبدالوهاب العاقل، الغني عن التعريف وهو رجل مثقف متمكن ذو خبرة ودراية واسعة في مجال عمله، ولا يخالجنا أي شك أن الأخ الوزير النشيط يولي جل اهتمامه بالتدريب المهني في المعاهد والمراكز المهنية وتوجهها إلى حسن سير عملها بالصورة المطلوبة على أكمل وجه مراعاة من توجه الحكومة اليمنية بأهمية التدريب المهني والتقني من حيث توسيعه وتطويره بعد أن تزايدت أهميته في بلادنا نتيجة لطبيعة التطور في مختلف الجوانب الاقتصادية وحتى يسد التدريب المهني والفني جوانب النقص في الأيادي العاملة المدربة الماهرة بالجوانب المهنية والفنية التي تشرف عليها الوزارة.

لانكر أن هناك مجهودات كبيرة تبذل من قيادة الوزارة حيث تمت خطوات إيجابية تستحق الشكر والثناء بعد أن لمست الوزارة أهمية التدريب المهني والفني الذي أصبح ضرورة ملحة لكل مواطن نظراً للتطور السريع الذي تشهده بلادنا وحاجة الدولة إلى شبابها في العمل الفني بدلاً من العمالة الأجنبية الوافدة التي أصبحت تشغل الوظائف المهنية بأغلبية كبيرة حيث من باب حرص الدولة وانطلاقها على النهوض بالإنسان اليمني ليأخذ دوره لبناء بلاده في كافة المجالات باعتبار أن الانسان هو صانع التنمية ومحركها الأول -أولت الدولة قطاع العمل والتدريب المهني متمثلة بالوزارة عناية خاصة باعتبارها الجهة المنوط بها عملية تخطيط وتنظيم وتوجيه التعليم والتدريب المهني والفني بهدف إعداد وتطوير الموارد البشرية في مختلف تخصصات ومستويات التعليم والتدريب المهني والفني وفقاً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل في مختلف التخصصات والمهارات الفنية المطلوبة.

لنعترف جميعاً أن سبب البطالة مرتبط بالتعليم الفني والتدريب المهني، وهذا ماتسعى إليه وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ممثلة بوزيرها الشاب النشيط ونائبه المجرب -المحنك في هذه الأمور اللذين يسعيان بكل إخلاص وتفان، والحد من البطالة .. وبسبب المستوى المتدهور في السابق الذي أدى إلى هذه البطالة والسبب في ذلك بأن الخريج حينذاك لم يعد مؤهلاً للعمل مما جعل الدولة تولي التعليم الفني أهمية خاصة باعتباره الأرضية التي تقوم عليها الصناعات التقنية وحاجات أي بلد في إرساء قاعدة سليمة يقوم عليها التخطيط لإيجاد العامل الفني والمهني (الماهر) وغياب هذا الكادر يشكل قلقاً مستمراً للقيادات الاقتصادية التي تشكو باستمرار من وجود خلل في هيكل العمالة في المجتمعات النامية.

لأحد منا ينكر أن التعليم الفني والمهني اليوم يلاقي إقبالاً متزايداً عن التعليم العام في بلادنا، وهناك أرقام تؤكد ذلك وخاصة في الآونة الأخيرة. فبدلاً من مئات الذين يعينون في الجهاز الإداري للدولة في كافة قطاعاته المختلفة، يوظفون في وظائف كتابية ويصبحون بعد ذلك بطالة مقنعة بالإضافة إلى البطالة الموجودة وعدم توفر اليد العاملة -الماهرة اللازمة لمختلف المشاريع الاقتصادية، بل والعجز الكبير في توفر اليد العاملة الفنية اللازمة في القطاع الخاص مما حدا بالكثير في القطاع الخاص والعام باستجلاب أيد عاملة فنية أجنبية من الخارج.

والشيء المؤسف أن الجامعات اليمنية تحوي أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاب الموجودين في المراكز والمعاهد الفنية نتيجة للتخطيط السيء الذي يجعلنا نتساءل: أين التنمية التي يمكن أن تحقق في ظل غياب النظرة والرؤية الصحيحة حول تطوير التعليم الفني؟!

لايمكن أن تتحقق التنمية باتجاه الجميع نحو الجامعة -فنحن بحاجة إلى الكوادر الوسيطة من هذه الزاوية، وهذا ماتوصل إليه الخبراء الألمان وغيرهم أو مأأفادونا به.

قصارى القول لاتنمية في بلادنا بدون تشجيع وتوسيع التعليم الفني والمهني حتى نتمكن من القضاء على مشكلة البطالة والخلل في سوق العمل والاستفادة من الموارد البشرية والتخطيط المستقبلي لها، ويجب مراجعة السياسة التعليمية وتغيير المفاهيم الخاطئة التي تمثل في التكالب على التعليم الجامعي وتخريج الآلاف سنوياً رغم عدم حاجة العمل لهم. هذا في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع من الحاجة الماسة للتدريب المهني والفني والتوسع فيه.

وأن يتم ذلك وفق ضوابط ومحددات لإفراز الفني المؤهل -المدرب- القادر على التعامل مع الآلة مع ضرورة أن تتولى الدولة تشجيع ذلك الاتجاه وتحفيزه وهو ماتقوم به حالياً الحكومة متمثلة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال القائمين على عملية التدريب المهني في الوزارة بديهياً أن أعداد القوى العاملة المدربة تعتبر من أهم ركائز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويشترك في هذه العملية ثلاثة أطراف وهي:

١- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.
٢- أصحاب العمل (القطاع الخاص).
٣- المواطن (المتدرب).

تتفاعل هذه الجهات معاً حسب أهدافها وإمكانياتها ومواصفاتها لتحقيق هدف عام وهو رفد سوق العمل بالقوى العاملة المدربة الملائمة لمتطلبات الأعمال ولتأمين عيش كريم للمواطن من خلال إيجاد فرص عمل له.

إن الشيء الذي لايختلف عليه اثنان هو أن الجهة الوحيدة المستفيدة من مخرجات التدريب المهني هم أصحاب العمل (القطاع الخاص) الذي نرى أنه مطلوب منهم تعاونهم اللامحدود بتمويل التدريب المهني والعمل على إيجاد آلية التنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص حتى يعطي دفعة للتدريب المهني والنهوض به بعد أن أصبح التدريب المهني اليوم قضية وطنية بالغة الأهمية .. كما أضحى التدريب المهني اليوم وغداً حجر الزاوية للدفع بعملية التنمية وبناء اقتصاد وطني قوي في كافة المجالات لصنع المستقبل المشرق المنشود لليمن الواعد بالخير والازدهار.

والدولة متمثلة بقائد مسيرة التنمية فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح -حفظه الله- تولي أهمية وأولوية بالغة للتدريب المهني والفني وتدعمه وتشجعه على اختلاف برامجه ومستوياته لما له من إيجابية لاتعود فحسب على المتدرب بل على المجتمع بأسره أهمها سد العجز من العمالة الفنية المدربة، ومن أجل رفد سوق العمل وخطط التنمية بالكوادر الفنية المؤهلة كماً وكيفاً في كافة أنحاء الجمهورية.

ويكاد يتفق الجميع على أهمية التدريب المهني والفني اليوم لما لهذا المجال من أهمية قصوى، ويجد اليوم التدريب المهني والفني إقبالاً كبيراً تؤكده الأرقام في الأجهزة المختلفة بذلك.

وصدق المثل الشعبي الدارج الذي يقول: «صَنْعَة في اليَدْ أمَانْ من الفقر».

البحث عن هوية : كيف ؟؟

سامي خشبة●

● اتفاقات عديدة شملت مجالات كثيرة : من الفنون إلى العلوم إلى مناهج البحث والتفكير إلى الفلسفات أو رؤى العالم إلى التطبيقات التكنولوجية وكانت كل هذه الإتفاقات غير رسمية من ناحية رغم أن الالتزام الجماعي والاختياري أو التطوعي بها، ولكنها كانت من ناحية أخرى تنشأ ويتفق عليها تلقائياً غالباً كثمار طبيعية لحركة تطورية اجتماعية ثقافية بالكثير من الاختلافات والتعارضات بل والتناقضات الحادة التي كان الجميع يعرف أنها أجزاء من ثقافة عريضة واحدة هي ثقافة الحداثة والعقلانية في إطارها الأوروبي وبأسسها الأوروبية مهما كان مصدرها، لقد كان المضمون العام لتلك الإتفاقات وما تخللها من تعارضات هو ما أخذ يشكل البنية العميقة للثقافة الأوروبية الموحدة: ثقافة الحداثة والعقلانية.

فحينما وقعت الدول الثلاث اتفاقية الحديد والفحم لم يكن قد سبقها فقط توحيد عروض خطوط السكك الحديدية أو توحيد الدروس المستخلصة من اللجوء إلى الحرب لحسم أي نزاع علي منطقة غنية بالمناجم وبالمياة العذبة (كالالزس واللورين بين فرنسا وألمانيا) .. وإنما كانت العقلانية الحداثية الأوروبية قد اكتشفت أو شاعت فكرة وحدة تطور الفنون والعلوم والفلسفات ... وصولاً إلى أصول اللغات والأعراق في كل من أوروبا الغربية على الأقل منذ عصر النهضة والقرنين ١٥و١٦، فاكتشفوا أو أشاعوا صدق ما تخيلوه عن دور كل هذه الفنون بأساليب محلية عديدة في مراحل واحدة، فالفنون مثلاً تطورت من مرحلة الباروك إلى الروكوكو... والكلاسيكية الجديدة إلى الرومانتيكية إلى الواقعية النقدية إلى الرمزية أو الواقعية الجديدة أو شبيهتها - المنجزات الثقافية والأصول المشتركة الرومانتيكية الجديدة - إلخ واكتشفوا أو أشاعوا صدق ما تخيلوه - ثم حولوا اكتشافهم أو خيالاتهم إلى علوم في تاريخ الفنون والجمال والنقد الفني ترتبط بمكتشفات علوم أخرى: في مجالات الصوتيات التي ترتبط بعلوم اللغة والمنطق مثلاً أو البصريات أو الكيمياء وهذه كلها ترتبط بالفيزياء أو الهندسة المعمارية التي ترتبط بالرياضيات... إلخ.

بذلك كانت العقلانية العلمية تتمكن من إيجاد أسس لثقافة واحدة على الرغم من اختلاف اللغات أو المذاهب الدينية والأساليب المرتبطة بالسيكولوجية الإجتماعية لكل مجتمع قومي... حتى أصبح في وسعهم أن يتحدثوا عن ثقافة أوروبية واحدة مقتنعين تماماً بل مؤمنين بوحدتها العميقة الكامنة تحت اهاب الإختلافات الشكلية.

كان ولايزال هناك من يعترض على مثل ذلك التصور بل ومقاومته وبعض المعترضين قدموا حججاً قوية وأدلة أن هذا التصور ما هو الا وهم خالص ... ولكن التيار العقلاني تمكن دائما من توحيد تصوراته عن مكونات الثقافة وخاصة الفنون والآداب: الموسيقى والمسرح أو الدراما بأنواعها والغناء والشعر والرواية والقصة وهي ذات التأثير المباشر على جماهير الناس وهي التي وفرت ولا تزال توفر لوسائل الإتصال الجماهيرية أكثر موادها تأثيراً بعد إعادة تشكيل منتجات تلك الفنون بما يتلاءم مع وسائل التوصيل الجديدة التي تتطور بإستمرار ولم يتوقف الأمر عند توحيد تلك التصورات عن الفنون والآداب وإنما امتد التوحد إلى مناهج التفكير بل ربما يكون التوحيد الثقافي على المستوى العميق قد بدأ في مجال مناهج العقلانية (العلمية والموضوعية): إنه التوحيد الذي شمل علوم الفلسفة والمنطق واللغويات والرياضيات قبل أن يلحق بسرعة علوم الفيزياء والبيلوجيا من مدارس قومية أو أكاديمية مختلفة وشارك في عملية التفاعل التلقائي هذه فلاسفة وعلماء وفقهاء من فرنسا واسبانيا وايطاليا وإنجلترا واسكتلندا والمانيا والمجر والنمسا وهولندا والدنمارك والسويد ...الخ...وتوحدت مع تفاعل وتوحيد مناهج التفكير ومنظورات محدودة لتواريخ هذه العلوم وفلسفتها كما توحدت معها مناهج تأليف أو اعداد المعاجم والموسوعات العامة والمتخصصة ومناهج ضبط وتدقيق كل مكونات هذه المعرفة العقلانية المتوسعة والمتراكمة بأكثر من لغة وبأكثر من منظور من المعلومات إلى قواعد نطق الألفاظ.. إلى تواريخ ودلالات كل منها ... ولكن التوحيد لم يكن يعني التطابق رغم أن محاولة فرض التطابق جرت في ظل الأنظمة الشمولية (النازية و الشيوعية- وهما من الإفرازات السلبية وغير العقلانية للحداثة كما ذكرت في الحديث السابق) .. وإنما كان التوحيد المنهجي والعلمي يعني : تحديد التعدد المنهجي والعلمي يعني : تحديد التعدد ومعرفته أي الإعتراف بالتعدد حتى التعدد العلمي مع معرفة أسبابه ومعرفة القواعد الموضوعية التي ينطلق منها كل تصور أو التي يصاغ كل تصور على أساسها.

غير أن العملية الأكثر أهمية فيما يتعلق بانتشار هذه الأسس المشتركة لثقافة أوروبية موحدة في المجتمعات الأوروبية كانت عملية نقل مكتشفات المعرفة الجديدة العقلانية والحداثة من المعلومات أو مناهج التفكير أو المنظورات نقلها إلى المنظومات التعليمية بكل مستوياتها وليس فقط في المناهج الدراسية وإنما في أساليب الإدارة وطرق التدريس حتى التربية البدنية وممارسات الرياضة ...إلخ

ولنا أن نتوقع أن هذا النقل للمعرفة الجديدة وغرسها عن طريق المنظومة التعليمية كان ولا يزال يجري وفقاً للخصوصيات الإجتماعية الثقافية المحلية لكل دولة وأحياناً لكل إقليم إن جنوب إيطاليا ليس كشمالها وقطالونيا الأسبانية ليست كالأندلس وبافاريا الألمانية ليست مثل ساكسوني أو شولزويج هولشتاين ..إلخ.. تختلف درجات وسرعات التقبل كما تختلف مستويات وأنواع امتزاج المعرفة الجديدة الموضوعية بالموروثات من عقائد ومعتقدات وعادات (إن أنواع الجبن الفرنسية تختلف عن نظيراتها الهولندية أو الألمانية ولكنها جميعا تصنع في عصر الحداثة وفقاً للمقاييس الإنتاجية والصحية ذاتها وطبقاً للمكتشفات العلمية في علم الكيمياء ذاتها!!) وتطبق القاعدة نفسها على كل ماتنعكس فيه خصوصية كل مجتمع من نماذج العمارة إلى الأزياء ومن الموسيقى إلى طقوس الزواج ..الخ.

ولكن المؤكد أن مسيرة التوحيد العقلانية الحداثية هذه لم تكن مسيرة وردية ولا هادئة النغمات كما قد يستخلص البعض من السطور السابقة .. وإنما كانت المسيرة من عصور الحرب وتبادل التدمير والإبادة إلى لحظة توقيع اتفاقية الحديد والفحم مسيرة مليئة بكل درجات اللون الأحمر: من الوردي إلى الدموي القاني المجلل بسواد الدخان!.

* صحافي عربي

الملحقيات الثقافية بين الواقع المر والدور المطلوب

لطف محمد الكستبان

● نشرت صحيفة «الثورة» الغراء في عددها رقم (١٤٤٢٣) الصادر في ٨/٥/٢٠٠٤م وفي عمود لقطات سريعة «بأن شكوى مريرة وصلت إلى الصحيفة من أن بعض طلابنا في جمهورية مصر لم يحصلوا على مستحقاتهم المالية منذ فترة طويلة.

ومنذ نشر هذه اللقطة وأنا أتابع الصحيفة يومياً لعلي أجد رداً من الملحقية يكذّب أو يدحض ذلك بالأدلة الدامغة أو حتى يبين سبب هذا التأخير في صرف المستحقات، ولكن وللأسف الشديد بأنه وبرغم مرور شهر على نشر هذه اللقطة فلم نجد أي رد مما يفسر صدق ماتم نشره.

والحقيقة فقد لمست بنفسي أثناء تواجدي بالقاهرة قبيل شهرين لإجراء بعض الفحوصات الطبية، هذه المعاناة التي يعاني منها أبناؤنا الدارسون في مصر وشكاواهم المريرة التي قمت بزيارة خاطفة لها، حيث وجدت أنها تكتظ بعدد غير قليل من الموظفين، رغم أنه لاتحتاج إلا لثلاثة موظفين فقط «ملحق + مسؤول مالي + شئون طلاب» حيث تبين لنا بأن هذا العدد الهائل من المحسوبين على الملحقية قد جاءوا من خارج التربية وبوساطات مختلفة وبمبررات عدة كالعلاج وتغيير جو.

فماذا ننتظر من هؤلاء وأمثالهم في العديد من الملحقيات الثقافية في العديد من الدول الأخرى؟ المهم وكما يقال في المثل: «حج ولقّاط مسابح»، والضحية هم طلابنا.

لقد كانت الملحقيات الثقافية منذ بداية السبعينيات وحتى الثمانينات مقتصرة على التربويين والذين كانوا لايتجاوزون أصابع اليدين لقلة وجود الملحقيات، وبالرغم أن تلك الملحقيات كانت وقفاً عليهم دون غيرهم، فعندما تنتهي فترة عمل هذا الملحق في بغداد، على سبيل المثال، حتى يتم نقله إلى دمشق أو القاهرة أو الخرطوم .. وهكذا دواليك، دون الرجوع إلى الوزارة لاختيار عناصر أخرى من ذوي الكفاءات في الميدان التربوي الواسع لتعيينهم بدلاً عن الذين انتهت فترة عملهم.

ولكن وللأمانة، فإننا كتربويين لاننكر بأن تلك الملحقيات في تلك الفترة كان لها دور إيجابي وفاعل في تسهيل معاملة ورعاية أبنائنا الدارسين في العديد من الدول، بل وأنها قامت باختيار المدرسين المؤهلين العرب للتدريس في بلادنا عندما أنيطت عملية التعاقد بتلك الملحقيات.

ومنذ بداية التسعينيات وتوسع الملحقيات في العديد من الدول العربية والآسيوية والأوروبية، فإن طلابنا المبعوثين للدراسة في هذه الدول يعانون أيضاً واقعاً مُراً في التعامل مع هذه الملحقيات مثلما يحدث بالقاهرة، فلا يجدون الاهتمام والرعاية الكاملة، فيضطر البعض منهم للعودة إلى الوطن بعد انقطاع المنحة المالية فجأة عنهم، أو التأخر في تسليمها وإن استمرت فإنها لاتكفي لمواجهة الغلاء الفاحش من حيث أجور السكن وتكاليف الأكل والمصاريف الأخرى التي يحتاجونها في تلك الدول، بل وصل الحال اليوم بتلك الملحقيات إلى غض الطرف عما يواجهه هؤلاء الطلاب من صعوبة معاملة الإقامة أو تجديدها، وكل هذا يجري في ظل الصمت وعدم اللامبالاة والمتابعة لأوضاع هؤلاء الطلاب، الذين يعتبرون أمانة في أعناق القائمين على هذه الملحقيات والذين يجهلون أو يتجاهلون المهمة المنوطة بهم، فلولا تواجد هؤلاء الطلاب لما فتحت هذه الملحقيات.

وأعتقد ومعي الكثيرون في الأوساط التربوية وما لمسته شخصياً أن أسباب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن العاملين في تلكم الملحقيات هم من خارج التربية، وإن وجد منهم من يعمل في ديوان الوزارة فإنما نجدهم غير مؤهلين.

فأملنا كبير بالأخ الدكتور/ عبدالوهاب راوح -وزير التعليم العالي والبحث العلمي والذي عُرف عنه حبه وميله للتجديد والتغيير، وذلك باختيار العناصر الشابة من أصحاب الكفاءات والخبرة الطويلة في الميدان التربوي والذين سبق وأن تقدموا بملفاتهم إلى مكتب الوزير السابق.

حيث تحتوي تلك الملفات على المؤهلات التربوية والتعليمية وشهادات التقدير المختلفة والتي تدل على كفاءاتهم التربوية والتعليمية في التربية والنهوض بشبابنا، وهم من العناصر ذات الكفاءة التي حفرت الصخر من أجل بناء الأجيال بناء تربوياً ووطنياً سليماً من كل الشوائب.

فهل يتكرم معالي الأخ الوزير بطلب ملفات الترشيح هذه للإطلاع على محتوياتها .. لتكون لديه القناعة التامة بما تم طرحه في هذا الموضوع.

وجهة نظر

الطوارئ الدولية

ابراهيم المعلمي

● يبدو أن مرحلة جديدة من تاريخ الشرق الأوسط بدأت تتبلور وصارت ملامحها واضحة، وهي تشكل صورة حاضر ومستقبل المنطقة في ضوء الأحداث والمتغيرات التي تعصف بالعالم منذ مطلع هذا القرن.

● احداث الـ١١ من سبتمبر والحرب العالمية على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل هي عناوين الوضع الدولي الراهن.. وهي نفسها التي وفرت الغطاء الكافي لإعلان حالة الطوارئ في العالم، وتجميد أو إلغاء العمل بالقوانين الدولية بمواثيق وشرائع المجتمعات القومية والأقليمية والدولية.

● المنطقة العربية التي تحولت إلى ساحة حروب، بينما كانت وما تزال تئن من حرب واحدة على جبهات متعددة لما يزيد عن نصف قرن من الزمن.. صارت مسرحاً مفتوحاً لتقديم الدروس والعبر لكل من تسول له نفسه التطاول على النظام العالمي الجديد وعلى إسرائيل ليس في الشرق الأوسط وما حوله ولكن في العالم أجمع.

● حالة الطوارئ هذه التي عطلت المنظمة الدولية وضربت بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط وألغت العمل بالمواثيق الدولية ،تحمل عبئها الأكثر شعوب الشرق الأوسط، ونال الشعب الفلسطيني القسط الأوفر من تبعاتها الثقيلة التي تمثلت في ضياع خلاصة نضاله التحرري على المستويات المحلية والقومية والاقليمية والدولية.

● فالاوضاع الطارئة اسقطت الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية مقابل اضفاء شرعية مقابلة للاحتلال وصنفت المقاومة والانتفاضة كأعمال إرهابية ينبغي محاربتها والقضاء عليها وصورت الاحتلال كضحية وتعاملت مع الاستحقاقات المتعلقة بالصراع الفلسطيني الصهيوني كنوع من العلاقات الثنائية التي يمكن تسويتها بالتراضي بين الطرفين بعيداً عن مسئولية المجتمع الدولي واستحقاقات قرارات الشرعية الدولية التي كانت.

almalemi @ hotmail. com

من هنا وهناك

حسين جمال البكري

■.. حديقة الحيوانات بصنعاء هي الجديدة والوحيدة مكان جيد وصحي ومفيد فيه ترفيه وتعليم ومعرفة، لذا أنصح ادارات مدارسنا القريبة بضرورة عمل زيارات جماعية اليها بشرط أن يقوم المشرفون بالشرح والتعريف.

أما الأخوة الاداريين المسئولين على الحديقة أنصحهم بضرورة الاهتمام بأقفاص النمور والأسود والعمل على حمايتهم من حرارة الشمس والعمل أيضاً على زراعة أشجار الظل المعمرة.

* * *

■.. الأخ والصديق العزيز/ محمد المضلع وكما أعرفه رجل نشيط في ادارته التربية التي تعمل على اعادة تأهيل المدرس اليمني وذلك من أجل رفع مستواه في مجال تخصصه.. كل المحبة والتقدير لكل يد شريفة ساهمت في بناء هذا الوطن الحبيب الغالي.

أما الأستاذ/ أحمد حمود الحاج - مدير عام الادارة العامة للأنشطة المدرسية من حقه كمواطن يمني مخلص ونشيط في عملهم أن نسجل له شهادة تقدير ولكل انسان أخلص في عطائه وانجازاته.. وبالمناسبة إن جميع المدرّسين الفلسطينيين العاملين في اليمن يقدمون أصدق وأغلى مشاعر المحبة والوفاء لليمن الحبيب قيادة وشعباً والى المزيد من الانجازات والانتصارات على درب الوحدة والرخاء والتقدم.

الشكر والتقدير لكل يدا ساهمت بجد واخلاص في سبيل نظافة وتجميل عاصمة بلادنا صنعاء.

نعم (بين الأمس واليوم يوجد فرقا جهد كبير نحو الأجمل والأحسن وعلى وجه الخصوص إتساع المساحات الخضراء في الشوارع الرئيسية.

بالتأكيد إذا أستمر زرع الأشجار والنباتات على هذه الوتيرة حتماً بعد سنوات قلائل سوف نضيف الى العاصمة (صنعاء) صفة (الخضراء) أي (صنعاء الخضراء) صفة تليق دائماً بصنعاء الحضارة والجمال والعطاء.

رأي بالكاريكاتير

الرادعي

alradhi 2 @hotmail.com

حان الوقت لتنظيم أطباء الأعشاب..!!

عبدالله البحري

● نحن نعيش واقعاً اجتماعياً زاخراً بالمتناقضات، فالكثير من الناس تتاح لهم العديد من الفرص لكي يخرجوا عن المألوف والمسموح به في إطار العلاقة الأنموذجية فيما بين هؤلاء الناس والبيئة المحيطة بهم والتي قد تفوق غيرها من حيث النادر والجميل والطبيعي في بلادنا المليئة بالمواقع والمناظر الخلابة والجميلة بمبراريها وقفارها وبحارها وجزرها والمحتوية على معظم النباتات والأشجار والأعشاب الطبية..!

وفي ذات الوقت فإن الغالبية العظمى من الناس وتحديداً في مجتمعنا اليمني يرون ويدركون أهمية التعامل الأنموذجي مع تلك البيئة الجميلة وعبر تعاملهم الواعي مع هذه الطبيعة الخلابة وذلك من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية على غير عشبة أو شجرة لها علاقة بالطب العربي أو الشعبي -طب الأعشاب- وبالطرق والوسائل غير المؤذية أو المتلفة للكثير من البشر أو الشجر في آن واحد..!

ولكون مجتمعنا وكغيره من المجتمعات الأخرى ولاسيما في الأعوام الأخيرة من القرن الماضي ومروراً ببداية القرن الحالي قد اتجهوا نحو البحث عن أسرار ومفاجآت التداوي والعلاج بواسطة الأعشاب الطبيعية وخصوصاً تلك المجتمعات الغربية حيث بدأ الكثير من الناس وفي هذه المجتمعات عموماً يقبلون على عيادات وصيدليات متخصصة ويديرها خبراء لهم العديد من الأبحاث والدراسات في مجال طب الأعشاب، وليس هذا الإقبال المتزايد على مثل هذه العيادات وأطبائها من قبل جموع الناس إلا دليل على عدم اقتناعهم بالعقاقير الكيميائية والصناعية التي باتت في معظم الحالات غير مجدية.

ولعل أهمية الأعشاب لصحة الانسان قد أصبحت مطلباً يجب استخدامه عاجلاً أو آجلاً باعتبار هذا الطب مهماً ومعترفاً به منذ مطلع التاريخ وتحديداً منذ أن نجح العرب فيه وألفوا وبحثوا فيه قروناً طويلة حتى أثبتوا مدى فوائده لكل مرض.

وهناك من الكتب القيمة مايدل على ذلك العلم المستقل، واليوم نرى اهتمام غير جامعة وأكاديمية دولية بهذا الطب، وذلك من خلال اختبار الأعشاب وأنواع الأشجار التي يستخرج منها العلاج والوصفات المتنوعة والتي تتم عبر التجارب المخبرية الدقيقة التي يقرأها أطباء وعلماء هذا الزمن على صفحات الكتب العربية القديمة والمتطابقة مع احتياجات الناس والمرضى.

وتعد بيئتنا اليمنية من بين أغنى وأوفر نظيراتها في بقاع العالم وهذا مايجعلنا دعاة لحماية وعدم إهدار أجمل المناطق المحمية والمحتوية على الأعشاب الطبية، ومنع المتطفلين من إتلافها باستثناء السماح لمن يلم بطرق تحضيرها وبطرق التعامل معها وبحسب الخبرة والمؤهل المتطابق مع المعايير الدولية بالنسبة لهؤلاء المهتمين بطب الأعشاب.

أملين من الجهات ذات العلاقة في كل من وزارتي الصحة والسكان ووزارة المياه والبيئة العمل قدر الإمكان من أجل تحديد ووضع لوائح تنظم أعمال وممارسات أطباء الأعشاب الزاعمين أنهم ذوو خبرة متوارثة..

والله المعين والموفق.